

الثروة السكانية وتعزيز قوة الدولة

تتعدد عناصر قوة أى دولة، وتعد الثروة السكانية محددًا حاكمًا لهذه العناصر وتلك القوة، ولذا لا يتوقف اهتمام الدول بثروتها البشرية سواء عبر سياسات تنموية داعمة لزيادة رأس المال الاجتماعى، أو عبر رؤى استراتيجية لربطها بمنظومة أمنها القومى وما يفرضه الحجم والخصائص السكانية من عناصر قوة أو ضعف.

بهذا المعنى عندما نتحدث عن السكان كمشكلة وتحدي يواجهه الدولة المصرية، نكون أمام إشكالية تتعلق بالإدارة الكفاء لموارد الدولة، ونكون أمام اختلال ممتد من السياسات والاستراتيجيات على مدى عقود لم تستطع أن تحل شفرة الزيادة السكانية، وأن توظفها كقوة وثروة تنموية، أو على الأقل تخفف من أعبائها وتداعياتها على الاقتصاد، عبر زيادة معدلات النمو الاقتصادى ليكون ثلاثة أضعاف الزيادة السكانية.

إن الحديث عن السكان كثروة أو كمشكلة، تعنى أننا أمام تحدى الواقع وآمال المستقبل، فالتحدى الراهن يرتبط بالقدر على تحويل المشكلة السكانية إلى ثروة ومورد داعم لعملية بناء الدولة المصرية الحديثة، وإن كانت أعراض القضية السكانية متعددة باعتبارها من أبرز المشكلات التى تواجه مسيرة التنمية، وتحدي متزايد يفرض تداعيات على معظم عناصر قوة الدولة، فإن المطلوب أن نحدد أساس وجوهر المشكّلة، وطبيعة تعاملنا معها كمشكلة تنظيم أسرة نسعى من خلالها لتخفيف معدل النمو السكانى، أم سوف نتعامل معها باعتبارها مشكلة تنموية ضاغطة على مفاصل الدول، وهو ما يتطلب رؤية وتكامل سياسات تتعلق برؤيتنا الأوسع لشكل الدولة المصرية وعناصر قوتها.

هذا التحديد لركائز المعالجة أو التوجهات المستقبلية التى يجب أن تحكم تناول المشكلة السكانية، تقودنا بدورها للتساؤل حول مردود نحو ستة عقود من الجهود الحكومية والسياسات السكانية،

وأن تدفعنا لتحليل أكثر عمقاً لحجم ثمار الجهود والسياسات، وما ارتبط بها من توجهات ورؤية للمشكلة السكانية ضمن منظومة السياسات العامة التي انتهجتها الدولة خلال تلك العقود.

إن معالجة المشكلة من منظور تكامل السياسات أمر لا مفر منه، بما يعنى أن استمرار قصر التركيز على تنظيم الأسرة والاكتفاء بمعالجة بعد واحد وهو الخاص بالنمو السكاني أمر غير مجد وغير فاعل وخاصة فى ظل استمرار البيئة الحاضنة الدافعة لهذا النمو بكل أسبابه الاقتصادية والاجتماعية وما يرتبط به من فكر دينى وموروث مجتمعى، وهو ما تشير إليه تجارب الفترات السابقة التى شهدت تطوراً وإنجازاً حكومياً ومجتمعياً كبيراً، ما لبس أن فقد قدرته على الاستمرار وتحقيق الأهداف المنشودة، وهو ما يعنى أن فاعلية الجهود والسياسات وصلت إلى حدها الأقصى، وبالتالي الأمر يتطلب تغييراً فى منهجية هذه السياسات وسبل تناولها حتى يمكن إحداث اختراق مجتمعى فاعل تجاه الإدراكات والمفاهيم الخاطئة المرتبطة بالقضية السكانية جنباً إلى جنب مع الأدوات والإجراءات المرتبطة بمعالجة الأبعاد الثلاثية للسكان والمثلة فى النمو والتوزيع والخصائص.

وتتجلى هذه الصورة بوضوح فى الجهود التى بذلتها الحكومات المتعاقبة ونجحت من خلالها فى مواجهة بعض مظاهر المشكلة السكانية، وخاصة المتعلقة بخفض معدل النمو السكاني من ٢.٩ عام ١٩٨٦ إلى ٢.١ عام ١٩٩٩، وخفض معدل الإنجاب من ٥.٣ عام ١٩٨٠ إلى ٣.٥ طفل لكل سيدة عام ٢٠٠٠، جنباً إلى جنب والجهود المرتبطة بتخفيض حدة أعراض المشكلة السكانية فى أبعادها المرتبطة بالتوزيع السكاني، وما أفرزته من مشكلات تتعلق بالتركز السكاني والتفاوت بين المحافظات وانتشار العشوائيات، وفى أبعادها الخاصة بالخصائص السكانية وما فعلته المشكلة من ضغوط على الموارد وانعكس على التركيبة السكانية.

ولكن هذه الجهود ظلت قاصرة على حل العديد من المعادلات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بإدراك غالبية المجتمع ورؤيتهم للمشكلة السكانية وتعاملهم مع الجهود الحكومية التى عانت بلا شك من قصور وعدم قدرة على التطور والمرونة، بحيث لم يتحقق المستهدف وهو الوصول إلى ٢.١ طفل لكل سيدة عام ٢٠١٧، (وأصبح المستهدف الآن الوصول ٢,٤ عام ٢٠٣٠) وذلك للعديد من الأسباب، وهنا يمكن ذكر العديد من الأسباب المفسرة لعدم النجاح، والتى تتراوح ما بين أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية، وهى أسباب حقيقية ومعروفة وتم تحليلها فى الكثير من الدراسات والتقديرات المرتبطة برسم السياسات السكانية، ولكن ما يجب الوقوف عليه هو تحليل هذه الأسباب على مستوى كل محافظة وربما على مستوى كل مدينة وحى والوقوف على الأوزان النسبية لتلك الأسباب، حتى يمكن أن يتوازى مع الخريطة السكانية خريطة أخرى مفسرة للدوافع وأسباب الزيادة السكانية يتم ربطها بخطط المواجهة والسياسات الموجهة لتلك المناطق، فأسلوب المواجهة الشاملة ثبت عدم نجاحه وبالتالي خطط المواجهة يجب أن تكون متعددة ومرتبطة بخصوصية كل منطقة جغرافية. هذه الخرائط تعد ذات أولوية قصوى لإعادة صياغة أو تخطيط أى استراتيجية للسكان، لاسيما وأننا نتحدث عن تباين وأضح فى درجة تطور المجتمع، واختلالات فى السياسات أفرزت واقعاً مجتمعياً، يعانى من تباين واضح فى الرؤية للأهداف القومية والتعامل معها.

وهنا يمكن التأكيد على عدد من الملاحظات الرئيسية المرتبطة بالقضية السكانية وسبل معالجتها، نذكر منها:

١- تفرض القضية السكانية نفسها على الدولة والمجتمع ضمن أولويات عملية الإصلاح والبناء، وذلك استناداً لمخاطر استمرار الزيادة السكانية في ظل الضغوط المفروضة على الموارد وصعوبات الإصلاح الاقتصادي حيث ستفرض المزيد من الضغوط على المجتمع ومؤسسات الدولة.

١- شبابية الهيكل السكاني توفر مزايا تتعلق بنسبة الإعالة والقدرة على العمل والإنتاجية، إلا إنها أيضاً تتطلب سياسات داعمة لهذا الهيكل كقيمة مضافة وثروة بشرية، وإلا تحول لعبء واستنزاف تزيد من التوترات الاجتماعية والسياسية.

٢- المشكلة السكانية تتطلب بالضرورة إعادة النظر في عملية إدارة الاقتصاد والمجتمع حتى يمكن دفع عملية توظيف الطاقة البشرية، بالقدر الذي يسمح بالتوازن بتفعيل المشاركة والمسئولية المجتمعية ويزيد من معدلات التنمية.

٣- حل القضية السكانية يرتهن بالقدرة على إحداث التكامل بين مجموعة من المداخل الأساسية، وهنا يمكن الإشارة إلى عدد منها ووفقاً لما ذهبت إليه العديد من الدراسات والأبحاث، نذكر منها: زيادة الاعتماد على التصنيع وتحديث القطاع الزراعي، تمكين المرأة، ورفع درجة الوعي المجتمعي، والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية من تعليم وصحة وبيئة، وتعظيم قيم المواطنة والمساواة، وتوفير الخدمات الصحية وتلك المرتبطة بتنظيم الأسرة، وتوفير التمويل الملائم وخاصة أن جزءاً كبيراً من تكلفة برنامج تنظيم الأسرة اعتمد على التمويل والمنح الأجنبية، وتفعيل أطر الشراكة بين القطاعات الثلاثة "الحكومة والخاص والأهلي".

٤- إعادة تفعيل وتحفيز دور المجتمع المدني والتنظيمات المحلية على المشاركة الفعالة في مجال السكان والتنمية، وأن تسعى إلى تلبية احتياجات السيدات غير الملباة والموجودات في القرى الصغيرة التي لا تصل إليها الخدمة، كما أنها يمكن بالتعاون مع أجهزة المحليات أن تعظم من المشاركة الشعبية في هذا الإطار. كذلك يمكن لها أن تستند في دورها إلى الرائدات الريفيات ذوى الخبرة والوعي والعمل على إيجاد شبكات تمتد إلى الريف والمناطق العشوائية والمهمشة، وهنا يمكن التأكيد على أهمية إعادة تنظيم دور الجمعيات الأهلية عبر زيادة دورها التنموي والدعوى وتفعيل أجندها ومبادراتها الوطنية، وهو ما يتطلب تغييراً في نمط العلاقة القائمة حالياً بين الدولة والمجتمع المدني وتقتضى أن تذهب هذه العلاقة إلى مستوى الشراكة كسبيل لمواجهة تحديات البناء وصياغة أجندة الوطن الإصلاحية.

٥- توافر الإرادة السياسية كانت حاضرة دائماً خلال العقود السابقة، وهى قائمة حالياً، ولكن هذه الإرادة لم تكن كافية، لضمان الفاعلية واحتفاظ القضية السكانية بأولوياتها ضمن أولويات العمل الوطنى، وهو ما يتطلب إلى جانب تحديد الأدوار والمسئوليات والسياسات، دعم أطر الحوار المجتمعي وبلورة قوة مجتمعية قادرة وراغبة على مواجهة القضية السكانية بكل أبعادها، وتحفيز القطاع

الخاص على تحمل مسؤوليته الاجتماعية ، فتكامل هذه الجهود هو الضامن لتحقيق التنمية التي تمثل السبيل الأفضل لمواجهة أبعاد المشكلة السكانية الثلاثة.

اتساقاً مع هذه الرؤية، فسوف يستهدف عدد ”أحوال مصرية” معالجة القضية السكانية من منظورها الواسع أخذاً في الاعتبار الاستراتيجية الراهنة والجهود الحكومية الداعمة لمواجهة التركيز السكاني والعشوائيات عبر بناء مدن جديدة، مع إبراز أهمية تكامل تلك الإجراءات مع تطوير الخصائص السكانية عبر سياسات داعمة لجودة التعليم والصحة والتقدم التكنولوجي وزيادة قوة العمل، والاستفادة من شبابية الهيكل الديموجرافي عبر سياسات رشيدة داعمة لتسريع وتيرة التنمية.

د. أيمن السيد عبد الوهاب